جغرافية السّـــلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

د. عثمان المهدي ميكائيل ـ كلية الآداب- قسم الجغرافيا- جامعة طبرق
almhdythman65@gmail.com

الملخّـــــــص :

تسْـــعى هــذه الدّراســة إلى توضيح مدى تأثير جغرافية السّـــلام في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، فالسلام لا يمكن أن يتحقّـق أو يُحترم ما لم تكن هناك قيادات قادرة على التوظيـف السياسي الصحيح لمعطيات الجغرافية، وبما يعـزز ما يمكن تسميته بجيوبولتيكا السّـــلام للابتعاد عن الجيوبولتيكا بأسلوبها الحربي والتوسعي الذي عادة ما يقوم على الابتزاز والاستهتار بأرواح الشعوب ومقدراتها لتكون مجالا حيويا لخدمة الأقوى والأجدر في ميدان العلاقات الدولية، مما يعني أن عالم اليوم لا مكان فيه للضعفاء ممن يفشـــلون في قراءة الجغرافية والأبعاد السياسة الدّاخلية والخارجية التي عليهم إتباعها، ليكون السّـــلام والحرب انعكاسًا مباشرًا لهذا الفهم المعمق للجيوبولتيكا، ويتمثّـل الهدف الرئيسي هدف للبحث الوقوف على جغرافية السلام والتنمية ودلالتها ومفهومها وأهميتها في التنمية ، وإبراز أهمية جغرافية السّـــلام في دراسة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في محاولة لإبراز دور "جغرافية السلام والاقتراب من المفهوم الجغرافي للتنمية ، وبالتالي التنبؤ بالأبعاد المستقبلية للدراسات التنموية ، التي ستكون أساسا لبناء المجتمعات فضلا عن إبـــراز دور وأهمية التنمية المستدامة التي أصبحت هاجس لدي جميع الدول والبلدان . وقد افترض الباحث أن هناك تباين واضح في تفســـير مفهوم جغرافية السلام والتنمية وخلط كبير بين المرادفات الأخرى كالتطوير والتحديث والنمو الاقتصادي ، وأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، أما منهجية البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء الأبعاد الحقيقية في التفسير، وفيما يتعلق البحث فقد اقتضت الضرورة العملية تقسيم الدراسة إلى عدة مواضيع، تناول المبحث الأول مفهوم جغرافية السلام وأهميتها، في حين تناول المبحث الثاني لدراسة علاقة جغرافية السلام بالتنمية المستدامة، وركّز المبحث الثالث على جغرافية السّـــلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

الكلمات المفتاحيـــــة : جغرافيـــا الســلام، التنمية المستدامة، الموارد البيئية.

The geograph of peace and its role in sustainable development in Libya
Summary
The geography of peace and its role in achieving sustainable development in Libya This study seeks to clarify the extent of the impact of the geography of peace in achieving sustainable development in Libya. Peace cannot be achieved or respected unless there are leaders capable of making correct political use of the givens of geography, and in a way that enhances what can be called the geopolitics of peace to move away from geopolitics with its warlike and expansionist style that It is usually based on blackmail and disdain for the lives and capabilities of peoples to be a vital field for serving the strongest and most worthy in the field of international relations, which means that today's world has no place for the weak who fail to read the geography and dimensions of internal and external politics that they must follow, so that peace and war are a direct reflection of this in-depth understanding.
The aim of the research is to understand the geography of peace and development, its significance, concept and importance
Development, and highlighting the importance of peace geography in studying and achieving sustainable development, in an attempt Highlighting the role of peace geography and approaching the geographical concept of development, and thus predicting the future dimensions of development studies, which will be the basis for building societies, as well as highlighting the role and importance of sustainabl development, which has become an obsession for all states and countries. The researcher assumed that there is a clear discrepancy in the interpretation of the concept of peace and development geography and great confusion. Among other synonyms such as development, modernization and economic growth, achieving sustainable development requires rationalizing economic, social and technological approaches. As for the research methodology, the descriptive and analytical approach was relied upon to give the real dimensions in the interpretation. Regarding the research, practical necessity necessitated dividing the study into several topics. The first topic dealt with the concept of geography Peace and its importance, while the second section dealt with studying the relationship of peace geography to sustainable development The third section focused on the geography of peace and its role in achieving sustainable development in Libya.

المُقدّمـــــــــــــة:

أصبحتْ قضيــة التنميــة بأشكالها المُختلفة خيارًا استراتيجـياً وليس لرفاهية الشعوب والمجتمعات، في حين باتت التنمية المستدامة ضــرورة واقعية ملحة لا بديل لها كمعالج ومرافق للتنمية في مراحلها المختلفة، وغاية هذا الفرع المستحدث هو الكفاح

لبقاء الإنسانيـــة وديمومة الحياة على كوكب الأرض وتأكيدًا للسيادة على الثروات والموارد الطبيعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وقد اكتسب موضوع التنمية المُســـتدامة بمختلف مفاهيمه أهميةً بارزةً على كلّ الأصعدة، حتي لوحظ اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وفي ضوء ذلك فإن التنمية المستدامة هـــي حلول منطقية للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛ إذ تتطلب أن يعمل كل الأجيال بالتناسب مع الزيادة السكانية، وأن يُستند الى منطـــق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة ، وذلك في توازٍ تامٍ مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي ، دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية، وإيقاف الفساد السلوكي المتعمد من قبل الإنسان والمؤسسات العامة والخاصة التي تدير مشروعات التنمية المستدامة ، وتوجد علاقة وثيقة ما بين الكيفية التي يستثمر بها صانع القرار السياسي للمعطيات الجغرافية لبلاده ، وبالمقابل في تفهّـــم المعطيات الجغرافية للدول الأخرى سواء أكانت مجاورة أم غير مجاورة، من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في تلك الجغرافية، وفي صياغة الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها العمل على تعزيز الوضع الدّاخلي من جهة والتحرك بطريقة فاعلة للتعاطي مع الجوار الجغرافي بشكل أفضل يضمن مصالح الدولة وتطلعاتها المستقبلية من جهة أخرى، وفي ضوء مفهوم الجغرافية (بوصفها علم التباين المكاني) (1)، فإن فهم التباين الحقيقي للمؤشـــرات التنموية وتوزيعها الجغرافي وتطوّرها الزمني ونوع العلاقات التي تحكمها تدخل في صميم عمل الجغرافي.

وفي ضوء ما تقدم؛ فالتنمية تهدف إلى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل واشباع رغباته المادية والمعنوية وفق خطط معدة سلفا، وهذا ما يميزها عن مفهوم التغير Ghange الذي يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه. كما تختلف التنمية عن مفهوم النمو الذي غالبا ما تختص به الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا بعيدة في المجال التنمـــوي.

جغرافية السّـــلام على أنها الطريقة التي من خلالها نتعرف على الأساليب التي يساهم بها الفكر الجغرافي في تشكيل عمليات السلام والتنمية والطرق الغني من خلالها يرتبط السلام والتنمية معا، فالدول تشكل سياساتها الأمنية والتنموية وفقا لطبيعة تفهمها لجغرافية العالم والدول الأخرى .لذا فانه من الضروري فهم هذه القواعد الجغرافية من أجل إدراك أسباب العنف والفقر وطبيعة الاستراتيجيات اللازمة للقضاء عليها.

أولاـ مشكلة البحث :

لم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة، ترفاً فكرياً؛ بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة، حيث إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب؛ وإنما كذلك المسائل الاجتماعية الأخرى، ولم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة، إلى جانب النمو الاقتصادي، فإن النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر.(2)

ثالثا ـ أهداف البحث :

ـ ماهي جغرافية السلام وكيف تحافظ على البيئة؟
ـ ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وماهي أبعادها؟
ـ التعرف على السياسات الاقتصادية البيئية في ليبيا من أجل المحافظة على البيئة.
ـ دمج جعرافيا السلام وبرامج التنمية المستدامه لتحقيق التوازن الببيئي

ثانيا ـ أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسه في مساهمة جغرافية السلام لتحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية كالمحافظة على البيئة وكفاءة إستغلال مواردها . وتم تقسيم الدراسة إلى المداخل التالية:

أولا: مدخل لمفهوم جغرافية لسلام
ثانيا :مفهوم التنمية المستدامة .
ثالثا : دمج جغرافيا السلام وبرامج التنمية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي

رابعا ـ منهج البحث

ـ استخدم الباحث المنهج الوصفي المتمثل في تحليل المحتوى، لأن هذا المنهج يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر، ويشمل عمليات التنبؤ بالمستقبل في كثير من الأحيان فهو الأنسب لهذا البحث.

خامساـ تقسيم البحث :

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة : المبحث الأول:مفهوم علم جغرافية وأهميتها والتحديات التي تواجها ، والمبحث الثاني : علاقة جغرافية السلام بالتنمية المستدامة، والمبحث الثالث: جغرافية السلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا .

المبحث الأول ـ مفهوم علم جغرافية وأهميتها والتحديات التي تواجهها:

الجغرافية هي علم المكان الذي يزودنا بتفسير منطقي ومعقول لتوزع الظاهرات في المكان "فالشخصية الجغرافية تنبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان (Unique)"(3) فمن هنا تأتي أهمية دراسة الأبعاد المكانية لأي ظاهـــرة على سطح الأرض، وما يهمنا في هذا المجال موضوع التنمية بأبعاده المختلفة الذي سيخلق اختلافات وتباينات مختلفة تشكل مادة خصبة للدراسات الجغرافية باعتبار ان علم الجغرافية هو علم التوزيعات كما يحلو للبعض تسميته، " ؛ إذ التوزيع من المفاهيم الجغرافية الهامة والتي لا يمكن للجغرافي ان يتخطاها لما لها من اثر بالغ في تحديد مفهوم الجغرافية كعلم اتسعت آفاقه المعرفية ليتناول خصائص ومؤشرات وظواهر مختلفة كانت حتى الأمس القريب حكرًا على علوم معينة ولم يكن لأحد امكانية الولوج إلى معالمها والخوض في غمارها "(4).

أولا ـ مفهوم جغرافية الســـــلام : يعتبر السلام من الأهداف النبيلة التي يطلبها الإنسان على كافة المستويات، والدعوة إليه قديمة قدم البشرية ، فالتاريخ يسجل الكثير من الحروب والصراعات التي تجاهلت السلام واتجهت للحرب فكان عاقبة أمرها هو الخسران والندامة والتأخر الحضاري.

وقد عرفها(De Miguel González, (2021) (5) بأنها : مجموعة من الإجراءات والخطوات الإنسانية التي تتألف من الأخلاقيات والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك المنظم الذي يستند إلي احترام الحياة ونبذ العنف، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، واحترام حقوق الإنسان، والوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، وحرية التعبير والحصول على المعلومات. االتعرف الإجرائي: تعرف جغرافية السلام بأنها تلك المعارف والمفاهيم والأخلاقيات والاتجاهات والمهارات الشّاملة ذات الطبيعة العالمية التي يكتسبها الإنسان ويقوم بترجمتها لمواقف وسلوكيات تعينه في فهم ونشر الأدوارالجديدة لثقافة السلام في ضوء تطورات العصر الرقمي.

ثانيا ـ دلّالة جغرافـــة الســـــلام : يرجع عدد من الباحثين أصول جغرافية السلام إلي بداية اهتمام العالم بمبدأ السلام الذي بدأ يظهرعلى الساحة الدولية في العصورالحديثة بعد أن دمّرت الحروب الأخضر واليابس حيث رأى طالـــة(6) أن السلام يعني الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح والبراءة من العيوب، وهو

حالة من التوافق والراحة التي تتوفر ين طرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ويدرأ العداوة و وتتعدد تعرينات جغرافية السلام على النحو التالي: عرفها (Courtheyn) (7)بأنها : مجموعة الإجراءات التي تقوم على الوئام وارستقرار الذي يسود المجتمع، وما يجب أن يصل إليه من أبسط تكويناته وهي الأسرة إلي أكبر تكويناته وهي المجتمع الدولي بما يتيح المساهمة في التمطيط وحل المشكلات أولاً بأول ومراقبة مراحل التطور في سلوك الدول كماعرفها عبد السلام (8) بأنها : الطريقة التي تُعرفنا الأساليب التي يسهم بها النكر الجغرافي في تشكيل عمليات السلام وإحدات التنمية لإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحروب والمجاعات، ومحاولة إدراك أسباب العنف والفقر وتفعيل الاستراتيجيات اللازمة للقضاء عليها ، وعرفها عبد السلام (2021)(9): بأنها أداة رئيسية في التنمية المستدامة ومرحلة مهمة في حياة كل مجتمع يرجو الوصول للتحول الرقمي الآمن، والتحصن من الفساد والأفكار المتطرفة والصراعات الفضائية، وتحقيق مبادئ العدل والمساواة والنزاهة والشنافية وتقليل التمرد، والكره، وضعف الهوية، والانتماء

ويتضح من خلال استقراء التعريفات السابقة لجغرافية السلام أنها:

1ـ اعتمادها على الحوار والتفاهم والانسجام إذا أسهمت جميع الأطراف المتنازعة في ذلك.

2ـ تمثل اتجاه جديد يرغبه العالم بعد المرور بحروب وصراعات على شتى أنواع الموارد.

3ـ تعتبر شرطا أساسيا لتحول العالم إلي النظام الرقمي بشكل آمن كما تؤثر بشكل فعال في تنمية الفهم العالمي لتبني سياسة السلام.

ثالثًا ـ أهمية جغرافية السّـلام : يُعد القرن الحادي والعشرون لما يشهده من تحوّلات وتطورات تكنولوجية مليئة بالأسرار والتّحديات في شتى المجالات، نتيجة التطورالمذهل في التقنيات الحديثة،التي تركت للبشرية تراثا معرفيا ومعلوماتيا ضخمًا لم يعد عقل الإنسان قادرًاعلى استيعابه وتخزينه واسترجاعه (10)(11) ؛ لأننا نلاحظ عن قُرب خطورة حرب النّجوم وعسكرة الفضاء وتقلص فرص التصدي للصواريخ الفضائية التي لديها القدرة على تدمير أحصن المواقع العسكرية في أقل من جزأ من الثانية، فضلا عن، تطوّر وسائل السفروالتنقل بين الدول ، فلم يعد يشعر الإنسان بالزمن كما كان ساباقا، كلها التطوّر يبين أهمية

جغرافية السلام في العصر الرقمي كأحد العلوم التي يحتاجها القادة السياسيون والعسكريون لتكون على مائدة صنع القرارات السيادية؛ فهي مكمل أساسي للخطط السياسية والعسكرية في أي دولة، لمواجهة المواقف الطارئة.

وبالنظر إلى تقسيمات الدول على سطح الأرض نلاحظ أن تلك التقسيمات تتلاسي في الفضاء الخارجي وتتلاشي معها الحدود المصطنعة، وتستبعد معها الحدود الثقافية بين البشر، لكن لا يغفل من يستخدم هذا الفضاء والمدرك لأبعاد جغرافية السلام الإطار العام للتقسيمات السياسية والتي تشير إلى الحدود الفاصلة بين الدول؛ وذلك من خلال الإحداثيات المختلفة، كما لا يغيب عنه العلاقات والقضايا الحيوية التي تربط الدول ببعضها(12)؛ ولكن الواقع المعاصر، يشير إلى أن التقنيات الذكية ستسيطر أكثر فأكثر على مستقبل الدول؛ ولذلك أصبحت تلك التقنيات تدخل في تقييم الاحتمالات المترتبة على أي خلاف عسكري يظهر بين الدول.

رابعا ـ التحديات التي تواجه جغرافية السلام:

1- أثرت التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي حيث يرى(Shimizu)(13) أن هذه التغيرات ترتكز على الآلة التي حولت الاقتصاد المتخلف لاقتصاد أكثر ازدهاراً وابتكاراً، ومن ثم بدأ التخلي عن فكرة تقسيم العالم لدول فقيرة وأخرى غنية متقدمة، والبعد عن التناحر على الثروات الطبيعية، والتباهي بالموقع الجغرافي المميز.

2- خطورة الاكتشافات العلمية التي أظهرت أهمية المناطق التي كانت مهملة قديما كالصحراء وقيمة الفضاء الخارجي، وثروات البحار والمحيطات التي فتحتت باباً جديدا لدخول الاستثمارات البحرية لم تكن معروفة (14)

3ـ ظهور قوى صاعدة بالدول النامية: حيث يضيف (15) أنه حينما سقط الاتحاد السوفيتي أخذ النظام الدولي الشكل الأحادي كقوة تسير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ ينافسها على المسرح العالمي أبطال جدد كاليابان التي تميز نظامها الاقتصادي والتكنولوجي العملاق، ودول الاتحاد الأوروبي والتي ظهر أثرها في المشاريع التنموية التي انعكست على السياسات الدولية، كما أخذت الصين في الظهور كقوة اقتصادية تتطل للقيام دور سياسي عالمي.

4ـ ظهور قضايا دولية جديدة كالصراعات الوطنية، والإرهاب الدولي المنظم، والتلوث البيئي والتغير المناخي، والجرائم المعلوماتية، والمخدرات ونقص الغذاء ، ومثل هذ ه القضايا لا يمكن مواجهتها من خلال استخدام القوة المسلحة أو

فـرض العقوبـات الصـارمة فقط، ولكنهـا تحتـاج لتكـاتف المجتمـع الـدولي، وقـد انعكس ذلك علـى تحـول العالم إلي قضايا جديدة غيرت من شكل ومضمون النظام الدولي(16)

5- الـتحكم فـي البـث الرقمـي حيـث رأى كـل مـن (17) أن البـث الرقمـي قـد تـرك أثرا عميقـا فـي أنمـاط المشـاهدة العالميـة والثقافـة الشعبية وهوي المشاهدين، بما يمتاز به من خدمات جديدة يمكن تقديمها للمشاهدين والمستمعين.

6- تـأثير الإنترنـت علـى سـيادة الدولـة: لمـا كـان الإنترنـت عـابر للقـارات، ويسـتطع الأفـراد مـن خلالـه أن يـدخلوا إلى شبكات غيرهم ويستطيع غيرهم أن يدخلوا إلى شبكاتهم، فلم يعد مبدأ السيادة قاصراً على الأبعاد السياسية، بل تعداه إلى البعد التقني الذي له أضرار كثيرة، فجرائم الإنترنت تمس سيادة الدولة ونظمها؛ لأنهـا تعتبـر جـرائم وطنية وإقليمية ودولية (18)

1- التربيـة للقرن الحـادي والعشـرين: فرضت علينـا تطـورات عصـر الشاشـة، أن تعمـل التربيـة علـى تنميـة أخلاقيـات كثيـرة كالمسـاواة والسـلام وحقـوق الإنسـان والديمقراطيـة، وأن تكون التربية من أجل تنمية الأفراد مادايا وثقافيـا، والحفاظ علـى التـراث الإنسـاني،وتنمية الإبداع والتعليم الأخضر، فالسلام العالمي لن ينتشر إلا من خلال العمـل علـي تحقيق أهداف التربية في عصر التسارع الرقمي(Balde, &) (19) Wemmers2021,

2ـ انتكاسـة الضـمير العـالمي رأى(Goldwater 2021) (20) أن الانتهاكـات الإنسـانية قـد امتـدت لكـل شئ نتيجـة لانـدثار الأخلاقيـات وغيـاب الضـمير العـام لـدى الفـرد والمجتمع ، مما يدفعنا للتساؤل عن الأسباب التي أدت إلـي انتكاسـة الضـمير العـالمي؟ فلماذا اختفت الأخلاق من عالمنا رغم سـهولة التواصـل ؟ وأيـن ذهبـت آراء وأفكـار رواد المـدارس الأخلاقيـة القـدامي والمحـدثين؟ فـالفقر قـد انتشـر مـع وجـود التقنيـات الذكيـة والجهل قد تزايـد رغم وجـود التقـدم المعرفـي والعلمـي! وقمـع الحريـات يمـارس علنـا رغم وجود قانون حقوق الإنسان ، والحروب منتشرة رغم المنـاداة بالتمسـك بالعدالـة والمسـاواة داخل المنظمات العالمية.

يتضح مما سبق، أن جغرافية السلام مسئولة عن دقة المعلومات اللازمة لـبعض المنـــاطق ، واســـتنباط المفـاهيم الجديـــدلاســـخدامها بشـــكل موحـــد، وطـــرح مقترحـــات وتنبـؤات استشـرافية، والـربط بـين كـل القضـايا المختلـف عليهـا ، وأن هـدفها حـل قضـايا العـالم بالتسـامح والوحـدة والاتفـاق، وإزالـة آثـار الأزمـات و

والتصدى للمشاكل القانونية التي يثيرها البث الفضائي حماية لمصلح الدول الفقيرة والآخذة في النمو من غزو الدول الكبرى وهيمنتها على الفضاء الخارجي، ووضع الضوابط القانونية.

لقد تأثرت جغرافية السلام بالتغيرات التي جرت في القرن الحالي، حيث وجدت نفسها أمام معطيات عصر جديد، أهم ما يميزه تفكيك العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية. ومن ثم،يبدو أن خريطة العالم ستتغير، ولكن في اتجاهات جديدة؛ لاختلاف النظم السياسية المستحدثة، ولكن في ظل النمو التقني والرقمي والثورة المعلوماتية.

المبحث الثاني ـــ علاقة جغرافية السلام بالتنمية المستدامة:

لا يقتصر الدور الجغرافي على دراسة اللامساواة المكانية Spatial Inequality او التفاوت في الدخل وعدم العدالة في توزيع ثمار التنمية التي تستحوذ عليها في الاغلب لاسيما في الدول النامية المراكز الحضرية الكبرى، بل يتسع الدور الجغرافي ليشمل توفير الأسس المادية للتنمية وتحديد احتياجاتها، فالجغرافية بحكم منهجها ومجالات بحثها واتساع نطاق دراستها تكون الأقدر على معرفة احتياجات الأقاليم والمرتكزات الرئيسة للتنمية من موارد طبيعية واقتصادية لان الجغرافي أشبه بالواقف على مكان مرتفع وينظر الى الإقليم او المنطقة نظرة شمولية واسعة من جميع الزوايا والاتجاهات وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من العلوم فهي تاخذ من كل علم على قدر احتياجاتها، ويعتمد علم الجغرافية على جملة من الوسائل الإحصائية والرياضية والتقنيات الحديثة المتمثلة بنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وغيرها من التقنيات الحاسوبية للوصول الى النتائج الدقيقة والمطلوبة. وفضلا عما تقدم فان لعلم الجغرافية دور مهم في حل مشكلات اللاتوازن التنموي بين الأقاليم وإعطاء البعد المستقبلي لتنمية أي إقليم وهو مايدخل ضمن مفهوم الجغرافية المستقبلية كما تعمل الجغرافية على "تسوية" الاختلافات المكانية المتعلقة بسوء توزيع ثمار التنمية، عن طريق تقليلها او الحد منها وتوضيح مناطق الفقر التنموي ومناطق التركز التنموي تركزها، ونقل التنمية إلى مناطق تناقصها، بغية الوصول إلى مرحلة العدالة التنموية، وهو الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في الإفادة من نتائج التنمية وثمارها وتتبع الجغرافية في ذلك وسائلها الاحصائية وابرزها مؤشّر مرتبة التنمية (of(I.D.R Development Rank Index ومؤشّر حالة التنمية(I.D.S of(Development Status Index (21) ولا يقتصر دور

الجغرافية على دراسة التنمية من الجوانب التي تمت الإشارة اليها، بل تقوم الجغرافية بإدخال التنمية ضمن مفاهيمها الرئيسة وأبرزها التوزيع والتباين والعلاقات المكانية، فهي تبحث في تباين مستويات التنمية بين الدول وتوزيع الدول بحسب موقعها في سلم التنمية

ويرى الجغرافيون أن التنمية تعني أفضل السبل لاستغلال موارد اقليم ما لتحقيق رفاهية سكانه، وان هذه الموارد يختلف توزيعها من نطاق الى آخر ويختلف معها طرق استغلالها حسب مقدرة السكان على ذلك ومن ثم ينعكس ذلك على تفاوت مستويات نوعيات الحياة. ومن هنا تظهر قضية الاختلافات المكانية في مستويات التنمية ويأتي دور الجغرافية لإبراز تلك الاختلافات لذا فالتنمية البشرية جغرافيا تعني ممتلكات الأقاليم المختلفة بقصد توفير احتياجات السكان وتحسين مستويات(22) كما تسهم الجغرافية في بلورة التفاعل المكاني Spatial Interaction للتنمية وما يؤدى إليه من أنماط مكانية مختلفة، ومن هنا ظهرت جغرافية التنمية Geography of Development وهي إحدى فروع الجغرافية البشرية التي انبثقت منها التنمية المستدامة التي تعني استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة وتتطلب العملية ترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وربما تعرف على انها الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. وتعرف التنمية المستدامة على إنها التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقليص استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية فضلا عن إيجاد أفضل وأحسن وأسهل الطرق للتخلص من النفايات والملوثات .

وهناك العديد من المعوقات والمشاكل التي تقف عقبة أمام التنمية المستدامة أهمها النمو السكاني الغير متوازن ويعد الأخير قطب الرحى التي تتمركز حوله المشاكل البيئية الأخرى وتختلف معدلات النمو السكاني بين الدول والأقاليم بل وتختلف حسب المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة الواحدة لان النمو السكاني عرضة للتأثر " بمنظومة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والسياسية (23). وقد شهد موضوع العلاقة بين السكان والتنمية اهتماما واسعا في الأدبيات السكانية والاقتصادية منذ ظهور مقالة مالثوس . ويذهب جملة من الباحثين الى ان النمو السكاني يؤثر تأثيرا سلبا في عملية التنمية، حيث يمكن

لهذا النمو أن يكون محفزا لعملية النمو والتنمية ومعوقا لها بنفس الوقت بحسب توفر الموارد الطبيعية ومساحة الدولة او الاقليم.

تاسيسا على ما تقدم ووفقا للشمولية الواضحة لعلم الجغرافية، فان التنمية المستدامة باتجاهاتها المختلفة وأسسها وإبعادها تعد الوليدة الشرعية لعلم الجغرافية، ومن الصعوبة ان تجد التنمية فرص النجاح دون ان يكون للجغرافية دورا فيها لان التنمية تستند على المتغيرات الطبيعية والبشرية وهي المضامين الرئيسة لعلم الجغرافية. ولايمكن حصر دور الجغرافي في تقديم المشورة العلمية بل لابد ان يكون للجغرافي دورا في التخطيط والتنفيذ العملي المباشر

وبما إن علم الجغرافية من ابرز العلوم التي تهتم بدراسة السكان نموا وتركيبا وتوزيعا فضلا عن دراستها للعوامل والمتغيرات ذات الصلة بتوزيع السكان، وبهذا فان دراسة التنمية تدخل في صميم علم الجغرافية.

. اذا كانت العلاقة وطيدة في السابق بين الحجم السكاني وقوة الدولة، فهذه العلاقة ما عادت كسابق عهدها امام التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. بل على العكس تماما إذ أصبحت الأحجام السكانية المرتفعة تشكل تحديا أمام الموارد الطبيعية فضلا عما تخلفه من تقلص المساحات المزروعة وارتفاع مستويات التصحر وزيادة نسب التلوث وما الى ذلك من مشاكل وتحديات وازدياد في الملوثات والنفايات (24) فضلا عما يتطلبه هؤلاء السكان من تعليم وصحة وخدمات مختلفة. وتأسيسا على ذلك تتباين دول العالم في نظرتها للنمو السكاني وعوامل مكوناته، فبعضها يتدخل بشكل مباشر او غير مباشر للحد من تلك المعدلات او زيادتها وفق ما تقتضيه الظروف العامة للبلد (25).

أولا ـ نظم المعلومات الجغرافية وتحقيق التنمية المستدامة : حدثت قفزات واسعة في مجالات الدراسات الجغرافية فقد ظهرت الجغرافية التطبيقية وأخذت حيزا واسعا في الدراسة الجغرافية بسبب تنامي المشكلات الاقتصادية والحضرية والسكانية بأبعادها المختلفة، وقد امتازت الدراسات التطبيقية بحاجتها الى مستلزمات وتقنيات وأجهزة متطورة لإعطاء صورة واقعية عن المتغيرات والعوامل ذات الصلة بالدراسات الجغرافية التطبيقية، ومن بين تلك التقنيات برزت نظم المعلومات الجغرافيـــة (G.I.S) وهي مختصر للكلمات التالية (Geographic Information Systems) وهذا النظام عبارة عن نظام حاسوبي بتكنولوجيا متطورة يقوم بالتعامل مع المعلومات والبيانات بتقنية عالية " ويعتمد على كفاءة بشرية والكترونية غاية في

الدقة والتميز(26) ، وهناك من يعرف النظام مركزا على الفائدة والأهداف المتوخاة منه فيؤكد على كونه نظام حاسوبي يستعمل للحصول او التغلب على المشاكل والتحديات من خلال الإجابة عن التساؤلات او تحليل الظواهر او خزنها او عرض البيانات الجغرافية (27) ، وذهب الكثيرون إلى أن نظم المعلومات الجغرافية طريقة لتنظيم المعلومات الجغرافية باستخدام الحاسوب وربطها بمواقعها المكانية، مما يجعلها تتعامل مع البيانات من حيث إدخالها وتخزينها واستخراجها ومعالجتها يمكن أن نصل إلى تعريف لنظم المعلومات الجغرافية في ضوء ما تقدم، بأنه نظام حاسوبي يهتم بجمع وإدخال ومعالجة وتحليل وعرض وإخراج وربط المعلومات الوصفية ويقصد بها الأسماء والجداول ، بالمعلومات المكانية التي يقصد بها الخرائط والصور الجوية والمرئيات الفضائية. في مكان ما، وعمل خرائط متعددة ومختلفة باحجام متنوعة وهو أمر وفرته الطبقات الموجودة في النظام والتي تدعى بالـ (Layer) المخطط (28)، ومن الطبيعي ان يكون الجغرافي هو الأقدر والأفضل والأنسب للتعامل مع هذا النظام بحكم العقلية الموسوعاتية للجغرافي واطلاعه الواسع على اغلب المظاهر الطبيعية والبشرية لسطح الأرض وإمكانيته التحليلية وربط المعلومات المكانية. لذا فقد ذهب البعض الى ان نظم المعلومات الجغرافية تحتاج الى من يمتلك 60% جغرافية والنسب الباقية تتوزع بين علوم المساحة والهندسة والإحصاء والرياضيات.

وتأسيسا على ما تقدم وفي ضوء الإمكانات الهائلة لبرامج نظم المعلومات الجغرافية فان فان لهذا النظام دور مهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن العقلاني في الموارد الطبيعية والبشرية وضمان حقوق الأجيال القادمة وبالتالي فان تحقيق التنمية المستدامة يعد عاملا من عوامل الجغرافي الذي يعمل على تقنية النظم الجغرافية ويسخرها لخدمة أهدافه تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، من خلال الإمكانات اللا متناهية التي تمتلكها، وتعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحاول نظم المعلومات الجغرافية من خلال ما تملكه من تقنية عالية ودقة متناهية تبسيط العالم الخارجي من خلال قاعدة بيانات وعرض كاتوكرافي. أي أن المعلومات عن منطقة معينة يتم تقسيمها الى طبقات. كل طبقة تمثل ظاهرة جغرافية في العالم الخارجي فمن الممكن ان تكون طبقة مخصصة للمدن وأخرى لحقول النفط وأخرى للنقاط العسكرية او المحاصيل النقدية او حيوانات الماشية او...الخ وكل طبقة لها جدول يحتوي على البيانات التي تم جمعها عن هذه الطبقة وجانب كاتوكرافي

يصف البيانات بصورة مرئية بالإضافة الى المعلومات العادية في الجدول تحصل البيانات على جانب جغرافي يشمل نقاطاً على الخريطة ويمكن تحليل الصلات بين الطبقات المختلفة كما يسمح النظام بالإجابة عن التساؤلات المختلفة بشكل ممنهج ومنظم، فضلا عن ذلك فالنظام يسمح بإمكانية طرح أسئلة حول العلاقات المنطقية بين الظواهر المختلفة والإجابة عليها بمنتهى الدقة، بالإضافة الى اختيار البدائل في العملية التخطيطية.

المبحث الثالث ـ جغرافية السلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا :

يبدو ان اتساع معنى التنمية وشمولية الاتجاهات والمفاهيم التي تعالجها لا يلغي أهمية الجانب الاقتصادي ولا يقلل من المساحة الكبيرة التي يحتلها. وهو امر يمكن ان يعزى الى جانبين : الأول يتعلق بسهولة ملاحظة وحساب التغيرات الاقتصادية بشكل ملموس، والجانب الآخر يتعلق بأهمية هذا القطاع بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى. فمن النادر ان تتواجد تنمية في قطاع او مرفق بدون وجود أساس اقتصادي رصين، والعكس صحيح ايضا. فالنمو الاقتصادي يرتبط بالتنمية البشرية لان القوة البشرية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

(ويستخدم الدخل القومي بمثابة مقياس احصائي لإظهار العلاقة بين السكان والموارد، وجملة الدخل القومي لا تظهر مستويات المعيشة بين السكان، لذلك تحسب على اساس قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان لاظهار متوسط نصيب الفرد من الدخل. وهو بوجه عام يعطي صورة عن مستوى المعيشة)(29) ولاشك ان الارتفاع في الدخل القومي ينعكس إيجابا على مرافــق التنـمية المختلفة.

أولا ـ التنمية المســـتدامـــة : بعد أن أصبحت التنمية بأشكالها وتطبيقاتها المتنوعة الشغل الشاغل للعالم حتى الأمس القريب، فإن هذا العالم أدرك بعد أن تفاقمت مشاكله أنه ماضٍ في طريق يحتاج إلى تصحيح وأن نموذج التنمية الحالـــي فيه تعدٍ على حقوق الأجيال القادمة لاسيما بعد أن ظهرت أزمات بيئية خطيرة مثل : التغيرات المناخيـــة ، والتصحر ، وقلة المياه العذبة ، وتقلص مساحات الغابات ، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة لاسيما بعد أن مارس الإنسان ضغوطاً كبيرة على البيئة أدّت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجماً وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى

الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى (30) لذا يرى بعض الباحثين أن التنمية المستدامة ماهي إلا نموذج تنموي بديل عن نموذج التنمية السابق الذي كان يهدف إلى زيادة رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى من وجهة نظر رأسمالية

لقد بدأ المجتمع الدّولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي يدرك مدى الحاجة إلى التنمية المستدامة ، وقد تظافرت الجهود السياسية والعلمية من أجل الحد من المشكلات البيئية التي ظهرت بجلاء خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم وقد ظهرت مفاهيم وتسميات مختلفة قبل أن ينضج مفهوم التنمية المستدامة الذي كان في بدايته عبارة عن صرخات أخذت تتعالى للمحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة ثم ظهر ما يسمى " التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي تبنته منظمة البيئة في الأمم المتحدة UNEP ، وكذلك مفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment، وقد تبــع ذلك عقد المؤتمرات والندوات العالمية، إلا أن أهم تقرير وضّح منهجية التنمية المستدامة هوتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995(31) ولاريب أن الاهتمام بالتنمية المستدامة جاء نتيجة طبيعية لتنامي المشكلات والتحديات التي تواجهها البشرية، وهذه المشكلات البيئية لها ثمن وكلما زادت حدة هذه المشكلات كلما كان الثمن باهضا وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة، ولعل أكثر البلدان تضرراً من المشكلات البيئية الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العـــلاج (32)، ويتعامل بعضهم مع التنمية المستدامة من جانب أخلاقي لعلاقته بحقوق الأجيال القادمة، ويرى بعضهم أن التنمية المستدامة ردّة فعل طبيعية للنظام الصناعـــي الرأسمالي الذي يبحث عن الربح دون النظر إلى الآثار المترتبة على ذلك، لذا تحاول التنمية المستدامة إصلاح أخطاء الأنظمة الرأسمالية التي لم تكن علاقتها طيبة مع البيئة ومكوناتها التنمية المستدامة، واذا كانت الأخيرة تعني الاستعمال المثالي الفعّال لجميع المصادر عناصر البيئة ، فإنها تركز من جانب آخر على وجود حياة أفضل ورفاهية أعلى لكل فرد في المجتمع الحاضر والمجتمع المستقبلي أي: أنها بعبارة أخرى لا تحتكر موارد البيئة للأجيال القادمة فقط دون النظر الى احتياجات العالم الحاضر. وتتباين تعاريف التنمية المستدامة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الوقت الذي تنظر فيه الأخيرة الى التنمية المستدامة على انها إجراء تخفيضات في استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وتخفيض تجاربها

النووية والأدخنة المتصاعدة من مصانعها،فإن الدول النامية تنظر إلى التنمية المستدامة على أنها توظيف الموارد من أجل رفع مستوى رفاهية السكان. وتختلف تعريفات التنمية المستدامة بحسب الاتجاه العام فعالم الاجتماع ينظر اليها على أنها دعوات باتجاه تخفيض النمو السكاني المضطرد وتقليل نسب الخصوبة وإعطاء الحقوق الكاملة للمرأة، وأما علماء القانون فينظرون الى التنمية المستدامة على أنها دعوات باتجاه تخفيض نسب الجرائم والبناء القانوني الصحيح للمجتمع وتحسين العلاقات الدولية والقضاء على مشاكل الحدود والموارد المائية المشتركة، بينما ينظر إليها السياسي على أنها توجه لترسيخ نظام الانتخابات ومشاركة جميع الأفراد في اتخاذ القرار السياسي داخل المجتمع، والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية وترسيخ قيم المواطنة والاحترام المتبادل بين الدول والتفاعل الايجابي، ومن الجانب الإعلامي والمعلوماتي فان التنمية المستدامة تعني تفعيل وسائل الإعلام ووسائل الاتصالات من أجل إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لإحداث التغيرات السليمة، اذ لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم أو مدلول في التنمية المستدامة.

ويبقى الجانب البيئي هو الأكثر ملامسة لأهداف التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم وزراعة المساحات الصحراوية واستخدام الطرق الأفضل في الري وفي التخلص من النفايات

ولكي تكون التنمية مستدامة يجب أن :

1- ان تهيئ التنمية للجيل الحاضر متطلبات الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتهم

2- تراعي المحددات البيئية والشروط الواجب مراعاتها فيما يتعلق البيئة الطبيعية، وأن لا تؤدي إلى استنزاف موارد البيئة وتكون ضامنة لحقوق الأجيال القادمة.

3- يفترض بالتنمية المستدامة أن تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة بالنسبة للأجيال الحالية وتطوير المستويات المعيشية المتعلقة بكل جوانب الحياة (المسكن، المؤسسات الصحية، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الخدمية) .

ثانيا ــ أهداف التنمية المستدامة : يمكن القول أن التنمية المستدامة ترتكز على أربع أهداف أساسية **:**

1ـ الأهداف الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة: يشير هذين العنصرين إلى عاملين أساسين هما زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة، فضلا عن العلاقة بين الطبيعة والسّكان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، إلى جانب الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان والأهداف الجانبية الأخرى المتعلقة بتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

2ـ الهدف السياســـي: ويقصد بالهدف السياسي تأمين أنواع الحكم الديمقراطية والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع فضلا عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء الأخيرة حقوقها لتأخذ دورها في المجتمع.

3ـالهدف البيئـــــي : ويتمثل بالحفاظ على المـوارد الطّبيعية دون المساس بالنظام الايكولوجــي للبيئة وإتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على البيئة واجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، فضلاً عن استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء إلى جانب الابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات في عرض البحار واستعمل الطاقة النظيفة والتوسع في استخدامها(33) كما يشترط في التنمية المستدامة أن تستحوذ على قناعات الجماهير التي يجب أن تشترك في قراراتها، إلى جانب المردود الاقتصادي لها وقابليتها على اشباع الحاجات الإنسانية، وإدراكاً لأهمية هذا الجانب من جوانب التنمية فقد حظيت تنمية الموارد البشرية وقضايا العمالة والتعليم والتأهيل والتدريب بأهمية خاصة ضمن أهداف استراتيجية التنمية طويلة المدى، وينطلق مفهوم التنمية البشرية في ليبيا من معطيات الإطار العام للتنمية المستدامة التي تخدم الإنسانية، والذي اتفقت عليه جميع دول العالم تقريباً مند العقد الأخير من القرن الماضي، حيث يَعُدَّ هذا المفهومُ الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وبفحص كل خطط ليبيا البشرية والإنسانية مند تنفيذ أول خطة إنمائية (1973- 1975) وحتى الوقت الحاضر يتضح بجلاء أن مفهوم التنمية المستدامة في ليبيا مشتق من التوجهات والمنطلقات التي تحكم فلسفتها في التنمية المستدامة، والتنمية الإنسانية على وجه الخصوص وهي:

أولاً: ضمان عنصر استدامة مبدأ الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل الوطني في وضع وتنفيذ خطط التنمية والتحول.
ثانياً: رفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر العوز والفقر والحرمان والقضاء على الفقر، وضمان العدالة في توزيع الدخل.
ثالثاً: الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ، وذلك بتكوين وتنمية القدرات والكفاءات والمهارات العلمية والمعرفية وتوسيع النطاق المكاني والاجتماعي للتعليم والتكوين الفني والمهني، والتأكيد على تنمية وتطوير رأس المال الثقافي والعقلي و تطويره.
رابعاً: تحقيق العدالة في التوزيع المكاني والاجتماعي لمشاريع التنمية.
خامساً: تحقيـــق مبدأ إسهام الجميع والمشاركة الشعبية في التنمية الشاملة ، والتحوّل من التخلف إلى التقدم.
سادساً: إعطاء أهمية خاصة للمـرأة والشباب والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من توظيف إمكاناتهم الذاتية، وإشباع حاجاتهم، ومشاركتهم بفاعلية في نمو المجتمع، وتهيئة الظـروف المناسبة لهم للقيام بدورٍ إيجابي في مجتمعهم وتطوره.
سابعاً: تحقيـق نهضة اجتماعية وعلمية وتقنية تكسِب المجتمع الريادة والتميز وتحقق الكفاية في الإنتاج والخدمات.

ثالثا ـ جغرافيـــة السلام ودورها في التنمية المستدامة : يمكن توضيح دور جغرافية السلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا في مجال التنمية الاقتصادية:يتم ذلك من خلال دعم التنمية الاقتصادية التي من خلالها يتم عمل التخطيط وخلق ظروق اقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي ومسـتوى حياة محسن للجميع وتهدف إلي وضع مخططات يكون الغرض منها وضع تطـوير الوضعية الاقتصادية (33) ، والمساهمة في إعداد خطط التنيه والاستفادة من الامكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الانتهابية والخدمية، لتوفير فرص عمل لمواطني المدن والقري، وتشجيع جميع رؤوس الأموال المحلية وتجيهها نحو المشروعات الاستثمارية المحافظة على خلق وتحديد المدن الصناعية التي سيتم إنشاؤها أو التي سيتم تأهيلها.

مجال التنمية السياسية:عقد لقاءات واجتماعات وندوات وحملات تحسيسية بضرورة المشاركة السياسية للمواطن،واتاحة الفرص بين المواطنين للتنشة السياسية ونشر الوهي السياسي بتنمية روح المواطنة والقضاء على الأزمات السياسية المتمثلة في :

ـ أزمة المشاركة السياسية: مجتمع بسمح للأشخاص بالتعبير عن آرائهم لا يسمح بالنقد والمراقبة.

ـ **أزمة الشرعيـــة:** المجتمع الذي يسمح كلملة للسلطة بطرق غير شرعية أو أدائهم السياسي ضعيف

ـ **أزمة التمثيل:**وجود فئات داخل المجتمع لا تجد من يمثلها في داخل النظام السياسي.

ـ **أزمة التغلغل:** هي عجز المؤسسات الأدارية والسياسية إلي الوصول إلى كافة أفراد المجتمع ومعرفة متطلباتهم وجعلهم يحترمون القانون.

مجال البيئة الاجتماعية والثقافية:

ولايمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والتمية الاجتماعية لإرتباطهما ببعضهما البعض، إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الانتاج من ناحية وخدمة الإمسان من ناحية ثانية، وتهدف التنمية الاقتصادية غلي رفع مستوي الدخل من ناحية وتوفير فرص متكافئة من الخدمات لأفراد المجتمع من ناخية أخري.

ـ الصحة والحفاظ على صخ البشرية والنظافة العمومية، وطرق معالجة المياة القذرة، وتوزيع المياة الصالحة للشر، ومكافحة ناقلات الأمراض.

ـ السكن(التهيئة العمرانية) تقوم جغرافية السلام في التيئة العمرانية وتوفير السكن للعائلة، والحث على عمل برنامج في مجال الإسكان والتعمير وتطبيقة ومراقبتهووضع تخطيطات عمرانية تتناسب مع الطبيعة المناخية

ـ في محال الأمن والخدمات الطارئة:تعمل الإدارة العامة على الحفاظ على النظام العام بواسطة جهاز الشرطة وتوفير وسائل الاسعاف في حالة وقزع كوارث ووضع الاحتياطات الوقائية لمواجهة الأخطار والكرارث.

في مجال التنية الإداريـــة: حيث تسع جغرافية السلام جاهدة بالتعاون مع الإدارة المحلية من خلال الإدرات الهندسية لتقديم الخدمات للمواطنيين وتخفيض التكلفة وسرعة المعاملت وتأهيل المارد البشرية العاملة مع القطاع الإداري وتقليص الفساد وتافضاء على البيروقراطية عبر تسريع عملية صنع القرار وتبني الإدارة الالكنترونية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات ورقمنة الحكومة الالكترونية.

مجال التنية البيئية: تعتبر جغرافية السلام الطريقة المثلي لأخذ التدابير لحماية البيئة وتسهر على النظام والأمن العمومي والنظافة العمومية وحفظ الصحة .

ـ تسهر جغرافية السلام على حماية الطبيغي وخاصة الاحتياطات المائية

ـ حماية البناء الفةضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية

ـ مكافخة كل أشكال التلوث (التلوث المائي، التلوث الجوي)

ـ حظلا المشروعات المؤثرة على البيئة.
ـ إنشاء وتوسيه وصيانة الطرق والدائق والمتنزهات
ـ صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة.

رابعا ـ معوقات التمية المستدامة: للتنمية المستداامة عدة أهداف من أهمها تحسين ظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من أجل رفع مستوي المعيشة قي المجتمعات غير أن في المقابل هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض طريقها ويمكن نصنيفها في التالي:

عوامل اجتماعيـــة: تتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظان الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغيير بالاضافة إلي اعتقادات المجتماعات بإن التغيرات الجديدة تهدف استقرارهم وتفلل وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه التغيير.

عوامل ثقافية: تتمثل في معظم في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك االأفراد بالتقاليد ورفضهم التفيير والتعدي والممعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيراتالحديثة اعتقادا منهم بأنها تضرهم ولا تنفهم.

ـ عوامل نفسية: إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة أن يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد وذلك باختلافا ثقافتهم (34)

ـ عوامل تكنولوجية: يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوي انتاجها وهذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة واخضاعها للبرامج التنموية.

ـــ عوامل إداريـــة : إن إدارة عملية التنمية في غاية الصعوبة تحتاج إلى قيادة واعية ومدرّبة وقادرة على اتخاذ اقرارات الهادفة حيث يمكن أن تتلكأ الإدارة فيعم الفساد وتقل الموارد وتهبط معدلات الدخول ومن ضمن المعوفات الإدارية : المعوقات الروتينية ، والبطء في اتخاذ القرارات ، وانتشار اللامبالاة والسلبية ، وعدم توفر قيادات إدارية متطورة مؤمنة بالتغيير

ـ عوامل ماديـــة: عدم توافر التمويل الكافي لاقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل العاملين في مجال جغرافية السلام نظرًا لانتشار الفقر الشديد في الكثير في المناطق والبحث عن المعونات من الحكومات المركزية.

ـ **عوامل تخطيطيـــة:** غن تهطيط وتنفيذ برامج التنمية قد يكون معوقا في حد ذاته إن يتفق مع تخطيط المشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع نظلا لاختلاق المناطق والأقاليم في مواردها وحاجات أفرادها.

إن كل هه تاكهوفات دفعت العاملين في علم الجغرافية بكافة أنواعها في الدّول النامية إلي التركيز على الموارد المحلية أو الذاتية للنهوض بالتنمية المحلية والمستدانة كأداة لتحقيق تنمية وطنية مستدامة شاملة والرفه من المستوي المعيشي للأفراد نحوحياة أفضل.

خامسا ـ الملامح العامة للتنمية المستدامة في ليبيا : تُعد الموارد البشرية واحدةً من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة واستدامتها ،إذ تؤدي القوى العاملة دوراً محورياً في العملية الإنتاجية، إلى جانب الأرض ورأس المال والإدارة والتكنولوجيا، وتمثل تنمية الموارد البشرية إحدى المقومات الرئيسية لصقل القدرات وتحريكها وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية ، والعملية ، والفنية ، والمهنية، والسلوكية؛ لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل من القوى العاملة ومن مختلف المستويات والتخصصات التي تفي بالمتطلبات التنموية. وإدراكاً لأهمية هذا الجانب من جوانب التنمية فقد حظيت تنمية الموارد البشرية والتعليم والتأهيل والتدريب بأهمية خاصة ضمن أهداف وسياسات استراتيجية التنمية طويلة المدى للفترة (1970 – 2010م) ، ويصنف التقرير الدولي للتنمية في ليبيا سابقاً قبل أن يحل بها الفساد السلوكي بعد 2011م من بين مجموعة البلدان ذات الإنجاز العالي في حقل التنمية البشرية، فعلى متدرج قياسي لإنجاز الدول يقع بين 0-1 يأتي تقدير قيمة الأداء الليبي مساوياً لـ 0.806، وبهذا فهي تحتل المرتبة 64 من بين 174 بلداً صناعياً ونامياً تَضَمَّنها التقريُر الدولي للتنمية الصادرُ عن الأمم المتحدة عام 1998، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. تقرير التنمية البشرية للعام 1998"، 1998)(35) إلى جانب تحقيقها المركز الأول على المستوى الأفريقي ، والخامس على مستوى المناطق داخل ليبيا فقد حققت المعدلات الإنمائية المطلوبة وبفروقات بسيطة بينها، إذ سجلت أدنى منطقة 74% وأعلى منطقة 83% مقارنة بالمعدل الوطني الذي وصل إلى 78% ومن خلال استعراض نفقات الميزانية الإدارية للتقسيمات الإدارية (البلديات) يلاحظ ارتفاع حصة الفرد من المصروفات في المناطق النائية ، وتقارب حصة الفرد الواحد من هذه المصروفات عموماً بين المناطق، مما يعكس مراعاة احتياجات التنمية المكانية والعمل على سد الفروقات الاجتماعية بين المناطق.

كما أن هناك تقارباً في نسب توزيع ملكية السلع المعمرة بين سكان المناطق الحضرية والريفية ، إذ استفادت 97% من الأسر في المناطق الحضرية من هذه السلع مقابل 91% في المناطق الريفية وفق أرقام تعداد عام 2006م (36) وفي إطار تحديد أهم البيانات والبرامج التنموية التي أسهمت في تخفيض التفاوتات في توزيع الدخل، وهذا يعود إلى تبني الدولة لسياسة الباب المفتوح في ضمان العمل والاستخدام للجميع، إضافة إلى إتباع سياسة عادلة لتوزيع السلع لجميع المناطق دون تمييز. وأصبحت اليوم صفراً بدل من 97 %، وأصبح التوزيع العادل ضرباً من ضروب الماضي الذي يحن اليه المواطن واصبح التوزيع غير العادل في مجال الفقر بين المناطق التي أصبحت مناطق منتصرة وأخرى مهزومة ، استحوذت المناطق المنتصرة على السلاح والدعم الخارجي وفقدان السيادة المحلية، وتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة التي تنفذها الحكومات الغربية في معظم الدول العربية التي حلت بها مصيبة الربيع العربي (37).

كما أن السياسات والبرامج التنموية هدفت إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن عن طريق تحقيق نمو جيد في متوسط دخل الفرد النقدي مُقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية بتكلفة عوامل الدخل الجارية ومن 237 ديناراً عام 1970 إلى نحو 1963 ديناراً عام 2010م، إضافة إلى زيادة الدخل الاجتماعي للفرد من خلال توفير الخدمات المجانية التعليمية والصحية ، وتطوير الأوضاع السكنية وإتاحتها ، واليوم تراجعت القوة الشرائية للمواطن الليبي ، وانخفض الدينار الليبي أمام العملات الأخرى إلى أدنى مستوى له ، كما ارتفع الدولار أمام الدينار الليبي إلى مستوى لا يستطيع المواطن التعامل به ، وخصوصاً للعلاج وشراء بعض السلع ، وكان هذا الانحراف في مستوى الاقتصاد الليبي نتيجة الفساد الإداري والأخلاقي والسلوكي الذي أوصل ليبيا إلى هذا المستوى غير المقبول وغير المبرر.(38)

سادسا: سياسات التنمية المستدامة والخصوصية الليبية :

تهتم سياسات التنمية المستدامة التي تشتق قناعاتها ومستهدفاتها من الرؤية الكلية للاعتماد على الذات والتي تأتي على رأس قائمة القيم المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة للمنظور الليبي، بتبني توجيه تنموي قائم على الخصوصية، وعلى التراث الثقافي الثري ، والبنية الاجتماعية للمجتمع الليبي، وعلى استثمار الموارد الطبيعية الغنية، وبالشكل الذي يؤدي إلى إشباع الحاجات الاجتماعية المتجددة للسكان، وإقامة

الهيكل الإنتاجي اللازم في كل ما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك ، والاستثمار، والاستيراد والتصدير، والأسعار، وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية المطلوبة لتوفير ما يشبع تلك الحاجات بعد تحديدها وفقاً لما تقرره الدولة الليبية بنفسها. إذ من المنطقي وفق هذه الرؤية أن تقوم الدولة بتحديد حاجاتها الاجتماعية، على أن يتم التنسيق اللازم في ضوء موارد المجتمع، وأولوياته الاستراتيجية بإتباع أسلوب التخطيط اللامركزي الذي يتيح للجميع الاسهام في تحديد الأهداف والوسائل ، والمفاضلة بينها (تقرير التنمية البشرية للجماهيرية العظمى للعام 1999، المصدر السابق، ص26) (39) ومع الأسف بعد ثورة 2011م قضاء الفساد الإداري والسياسي والسلوكي على هذه الأحلام التي كانت الدولة تخطط لها، وأصبحت التنمية المستدامة في ليبيا لا تذكر.

سابعا ـ أهداف التنمية المستدامة في ليبيا :

التعلـيم: عند مناقشة دور التعليم في التنمية يبرز سؤال مهم لم يعط حقه في الإجابة, وهو: كيف يمكن للتعليم الذي هو نتاج للتنمية في المقام الأول أن يكون محركاً لها؟، أي كيف يمكن للتعليم أن يخرج من نطاق المستوى السائد للتنمية ومحتواها الآسر ليدفع التنمية إلى مراحل أخرى؟، الإجابة تكمن في تحسين مدخلات العملية التعليمية لتتحسن المخرجات ، والتي منها :

الخريجـون : إن أهم مخرجات التعليم هو الفرد القادر على الاستفادة مما اكتسبه من المعرفة ؛ للإسهام في التنمية، فالإنسان هو أداة التنمية ووسيلتها وغايتها، ولكن لكي يكون إعداد الثروة البشرية مثمراً وفاعلاً فإنه يلزم الاعتناء بالإتقان في ذلك. ومتطلبات الإتقان كثيرة ، أولها هو الانتقاء الموضوعي للمعلم والتقويم المستمر لأدائه.

2- **البحـث العلمـيّ :** إن التعليم من دون تزاوج مع البحث العلمي تعليم مبتور، يخرج أعداداً من الطلاب لا يلبثون أن يصبحوا عبئاً على عملية التنمية، فقد أصبح البحث العلمي ضرورة ملحة لأي مجتمع حديث، يستخدمها للتحليل، والدراسة، والمعرفة، واستنباط الحلول، لمعالجة مختلف قضاياه الفكرية، والاجتماعية، والأمنية، والاقتصادية، وأصبح المنهج العلمي هو الأسلوب الذي يستخدمه المجتمع المتطور في النظر إلى أي قضية من القضايا التي تشغله، ومن المسلم به أن أعمال البحوث والدراسات والتطوير هي الأداة الرئيسة المحركة لنمو المجتمع الحديث وتطوره، وبدون وجود نشاط حيوي وملموس في هذه المجالات فإنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتوقع بأن يكون له وجود مؤثر في أي مجتمع.

3 – المنتجـات : كثيراً ما يتولد عن الأبحاث منتجاتُ صناعية أو خدمية, ولكن القليل من أعضاء هيئة التدريس يدرك ذلك أو يقدر أهميته الاقتصادية، وحتى عندما يدرك الباحث أهمية ما توصل إليه من منتج فإنه في غالب الأحيان لا يعرف كيف يخرج به إلى عالم الإنتاج والتسويق، لذلك تظل هذه المنتجات حبيسة الأدراج لا ترى النور.

4- الإثـراء : تتعدى إسهاماتُ التعليم الدور التقليدي المقتصر على تخريج الخريجين وإنجاز الأبحاث والإسهامات الاقتصادية الأخرى, فيشمل أدواراً عامة وإن كانت جانبية إلا أن لها أهمية كبيرة كذلك، فالإسهام التنويري للمجتمع برمته يشمل جوانب عدة فكرية وعلمية وثقافية وسياسية وفنية وتنظيمية واجتماعية...الخ. والتي تأتي في معظمها عفوية (40)

قطـاع الصحـة: وفيما يتعلق بقطاع الصحة فقد تحسنت صحة المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية، فبعد أن كان الموطن الليبي لا يعيش بالمعدل أكثر من 46 سنة في الستينيات، فإن معدل عمره الآن يصل إلى 70 سنة كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع مما جعل نموذج الدولة في مضمار التنمية البشرية من بين النماذج المتميزة في العالم الثالث فقد انخفض بالمعدل من 118 بالألف عام 1973 إلى 24.4 بالألف خلال عام 1995، وقد شمل هذا الانخفاض كلا من سكان المدن والأرياف على حد سواءُ مما يدل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق وتفيد دراسات التنمية البشرية ارتفاع مستوى الحالة الغذائية للمجتمع الليبي ، إذ أتاحت وفرة الغذاء للفرد الليبي الواحد 3.787 سعراً حرارياً ، وهو معدل عال يفوق بكثير المعدل الدولي المتفق عليه للبالغين من الذكور والإناث الذي يقدر بـ 2400 سعر حراري كما يرتفع فوق معدل البلدان الأوروبية.

ومن جانب آخر فإن إحصاءات عام 1998 توضح أن القوى العاملة في القطاع الصحي تشكل نحو 5% من قوة العمل الإجمالية ، وباستبعاد المهن الإدارية والحرفية هناك 89% من الحاصلين على تدريب طبي وصحي متخصص يشكلون الموارد البشرية الصحية ، أما النساء فيشكلن نحو 47% من تلك الموارد، كما أن هناك في الوقت الحاضر نحو 7100 طبيب و23000 ممرضة، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك نقصاً في الطب التخصصي ، مما يؤدي إلى الاعتماد على العنصر غير الليبي ،إذ يصل إلى 92% في اختصاصات الأشعة ، وكذلك الأنف والأذن والحنجرة ، كما يصل إلى 91% في حالة جراحة الأعصاب ، و87% في الأمراض الصدرية و89% في حالة الأمراض النفسية والعصبية ، أما فيما يتعلق بقدرة المستشفيات الاستيعابية

فإن هناك 4.2 سريراً لكل 1000 مواطن وفق إحصاءات عام 2006م، كما تصل نسبة التحصينات والتطعيم ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة إلى أكثر من 97% بين الأطفال ولا تختلف هذه النسب بين مناطق الريف والحضر. ولكن عندما نتحدث عن الفساد السلوكي وخصوصاً بعد 2011م فنجد هذا النمو قد تراجع الى درجة مخيفة جداً.

- **تحســـين نوعية الحياة**: يعد السكن من شروط الحياة الجيدة وتحسين نوعيتها، ولذلك فقد عملت الدولة على زيادة عدد المساكن العصرية بنحو 13 ضعفاً في الفترة 2006/1973م ، إذ كانت بحدود 183 ألف وحدة سكنية في عام 1973 فأصبحت الآن نحو 365 ألف وحدة سكنية وفي مجال الكهرباء، يصل نورها إلى 99% من المساكن كما عملت الدولة الليبية على معالجة العجز المائي في البلاد من خلال تنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم ، وعندما انتهى المشروع في عام 2007 تكون تكلفته بحدود 15 مليار دينار ليبي ، كما أقيمت محطات تحليه مياه البحر في بعض مدن الساحل على البحر المتوسط ، وكذلك من خلال تطوير المياه الجوفية ، والتحكم في المياه السطحية ومشروعات معالجة مياه الصرف الصحي ، كما أن منظومة الأنابيب التي تعمل على إعادة توزيع شبكة المياه يصل طولها إلى نحو 4000 كم ، فيما يجرى استثمار الناتج لأغراض الزراعة والري وتطوير وإنشاء المزارع الكبيرة والصغيرة بالدرجة الأولى؛ إذ من المخطط له استصلاح نحو 200 ألف هكتار بعد انتهاء المشروع ، وهكذا يلاحظ أن نوعية الحياة قد تحسنت وتطورت بشكل كبير، وكما أشرنا فقد شهد الوضع السكني قفزة هائلة في السكن ، تمثلت في زيادة المساكن الحديثة خلال العقود الثلاثة الماضية.

ـ **مشـــاركة المـــرأة في المجتمع** : وفي مجال العناية بالمرأة، يلاحظ أن معدل توقع الحياة عند الولادة قد ارتفع بين النساء ليصل إلى 74 سنة عام 2000م مقارنة بنمو 48 سنة عند نهاية الستينيات، كما أن معدل وفيات الأمهات قد أخذ منحي الانخفاض حتى أصبح بحدود 62.8 بالألف في الوقت الحاضر مقارنة بنحو 77 بالألف عام 1963، كما تؤكد إنجازات التنمية البشرية في ليبيا ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل وزيادتها بما يساوي أربع مرات وفق نتائج التعدادات السكانية المتعاقبة، فبعد أن كان معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يتجاوز أكثر من 4% عام 1964 وصل في نهاية التسعينيات إلى نحو 20%.

وبناءً على ما سبق فإن توجهات التنمية المستدامة تسعى في المستقبل لتحقيــق الأهداف التالية في إطار الخطط الإنمائية (41)، وهـــي :

ـ تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية.

ـ خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدراً غير متجدد وقابلاً للنفاذ.

ـ تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول.

ـ المحافظة على المستوى المعيشي للمواطن ، مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار.

ـ الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المقدرة المعرفية والمهارية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.

ـ بناء الهياكل الاقتصادية الإرتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وضمان كفاءته.

ـ تحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة لعموم البلاد.

ـ التقييم والمتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية بما يتفق والمعدلات الدولية والخصوصيات الوطنية.

ـ محاولة وضع استراتيجية عامة للتنمية الشاملة.

ـ محاولة وضع استراتيجية بناء مجتمعٍ علمي يقوم على المعرفة للجميع، والمعلوماتية في خدمة المجتمع وتطوّره،مما يستتبع استراتيجية للتعليم في كافة مراحله واستراتيجية للبحث العلمي.

النتائـــــج والتوصيات :

من خلل ما تم غرضه يمكن التأكيد على أن تناول موضوع جغرافية السلام تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا نتيجة الدور الام التي تقوم به سواء من الجانب التنموي أو الجانب السياسي من خلال توفير احتياجات الأفراد المباشرة والتخطيط المستقبلي للتنمية ولا يمكن تحفيق تنمية مستدامة إلا بوجود جغرافية السلام يكون لها دور فعال في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي كونها الأقرب إلي حياة المواطنين وبالتالي قدرتها على التأثير في وضعه المعيشي، وأن واقعها في ليبيا ما يزال بعيداً عن مستوي الطموح من حيث تفعيل دورها في التخطيط الجغرافي، ولا يأتي ذلك إلا بانتهاج طريقة التكامل بين مرسسات المجتمع، وإزالة مافة العوائق في تطبيقها لكي تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفخومها

الشامل، من حيث اعتبارها من الاستراتيجيات التي تعتمد علي أغلب دول العالم في رغع مستوي المعيشة والقضاء على السلبيات والمعرفة بطبيعة البيئة اصحراوية وما تطلبه من تخطيط وفي ضوء النتائج ومناقشتها يوصي الباحث بما يلي :

1- العمل على تعزيز دور جغرافية السلام وتفعيلها وأعطاءها اهتمام أكبر في الدراسات الاقتصادية، وتبني استراتيجية وطنية شاملة (استراتيجية التنمية المستدامة).

2 – الاستفادة من المـوارد والخيرات الطبيعية في ليبيا من خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقية الرياح.

3– اهتمام علم الجغرافية بالاختلافات المكانية ؛ فإن الجغرافية تهتم بصنع الوضع الأمثل للحياة البشرية على سطح الأرض، عن طريق تحســين مستوى التفاعل بين الإنسان والمكان، وتعمل على إزالة التفاوت في ثمار التنمية

4– إن الجغرافيا ـ كعلم تطبيقي ـ لها دور مهـمٌ في دراســـة التنمية من حيث أسسها المادية أو من خلال دراسة التفاوتات المكانيّة الإقليميّة Regional Spatial Disparities.

5- تدخل التنمية الشاملة في الدراسات الجغرافية نظرا لكون علم الجغرافية يعد انسب العلوم واقدرها على دراسة التنمية الشاملة لما لها من ميزات أخمه النظرة الشمولية لموارد البيئة.

6– الاهتمام بالتنمية المستدامة أصبح ضرورة اقتصادية أخلاقية غاية في الأهمية اذ لا يختلف اثنان على أن التغيرات البيئية المعاصرة أصبحت مشكلة وخطر محدق قائمة وما هي الا نتيجة سوء تعامل الإنسان مع البيئة.

7– في ضوء الإمكانات الهائلة لبرامج نظم المعلومات الجغرافية فان لهذا النظام دور مهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن العقلاني في الموارد الطبيعية والبشرية وضمان حقوق الأجيال القادمة وبالتالي فان تحقيق التنمية المستدامة يغد عاملا من عوامل الجغرافي الذي يعمل على تقنية النظم الجغرافية ويسخرها لخدمة أهدافه.تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة.

8– التغلب على المعوقات والمشاكل البيئية التي تقف عقبة في تنفيذ التنمية المستدامة أهمها النمو السكاني الغير متوازن الذي يعد قطب الرحى التي تتمركز حوله المشاكل البيئية الأخرى.

9- التنمية المستدامة باعتبارها ضـــرورة ملحة تقع عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالمخاطر البيئية وبالمشاكل المتعلقة بها، فضلا عن إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة وهذا لا يتم إلا من خلال نشر الوعي البيئي.

الهوامـــــــــش :

1- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت. 2013

[2]- هارتشورن، طبيعة الجغرافيا، ترجمة : شاكر خصباك، ج2، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الموصل1985 ج2، ص339

3-حسين عليوي ناصر، التوزيع الجغرافي وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة 1994-2004(دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS)، المجلة الجغرافية العراقية، 2011

[4] -De Miguel González, R. (2021). From international to global understanding: toward a century of international geography education. International Research in Geographical and Environmental Education, 30(3), 202-217.

5 - لامية طالة، دور الإعلام الرقمـي في نشر ثقافة السّـــلام في الفضـاء الافتراضي وقـراء ة تحليليـة . مجلـة الحكمـة للدراسـات الإعلاميـة والاتصـالية، مرسسـة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2019 ،(18) 42-60

[6] -Courtheyn, C. (2018). Peace geographies: Expanding from modern-liberal peace to radical trans-relational peace. Progress in Human Geography, 42(5), 741-758.

7 -محمـدعبـد السـلام، الجغرافيـا السياسـية دراسة نظريـة وتطبيقات عالمية. دار نور- القاهرة ، 2020 .

8 - محمـدعبـد السـلام، جغرافيـة الحرب والسلام - دار نور- القاهرة ، 2021 .

[9] - O'Loughlin, J. (2018). Thirty-five years of political geography and Political Geography: The good, the bad and the ugly. Political Geography, 65, 143-151.

[10] - Kuus, M. (2019). Political geography I: agency. Progress in Human Geography, 43(1), 163-171.

[11] - Saxena, C. (2021). Extraterritorial: A Political Geography of Contemporary Fiction. Singapore Journal of Tropical Geography, 364-367.

[12] - Shimizu, K. (2021). The ASEAN Economic Community and the RCEP in the world economy. Journal of Contemporary East Asia Studies, 10(1), 1-23.

13- Miller, H. J., & Goodchild, M. F. (2015). Data-driven geography. GeoJournal, 80(4), 449-461.

[14] - Ravndal, E. J. (2020). Colonies, semi-sovereigns, and great powers: IGO membership debates and the transition of the international system. Review of International Studies, 46(2), 278-298.

[15] - Wei, D. (2019). A restructuring international order and the paradigm shift in China–US relations. China International Strategy Review, 1(1), 21-32.

[16] - Janowicz, K., Gao, S., McKenzie, G., Hu, Y., & Bhaduri, B. (2020). GeoAI: spatially explicit artificial intelligence techniques for geographic knowledge discovery and beyond. International Journal of Geographical Information Science, 34(4), 625-636.

[17] - Pohle, J., & Thiel, T. (2020). Digital sovereignty. Internet Policy Review, 9(4), 1-19.

[18] - Balde, R., & Wemmers, J. A. (2021). Perceptions of justice and victims of crimes against humanity in Guinea. International Review of Victimology, 27(2), 138-161.

[19] - Goldwater, B. M. (2021). The conscience of a conservative. Princeton University Press

ـ للمزيد حول مقاييس التنمية ينظر :

20-حسين عليوي ناصر الزيادي، بعض مؤشـــرات التنمية الصحية في العراق(دراسة في جغرافية التنمية باستخدام GIS)، مجلة جامعة ذي قار العلمية، العدد 6، المجلد2، 2010، ص19

21- رفيق محمد الدياسطي، اقليم بحيرة البرلس دراسة في جغرافية التنمة البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (310)، 2006، ص: 4

22- صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980، ص109

ـ للمزيد حول السياسات السكانية في بعض دول العالم ينظر :

23- حسين عبد الحميد رشوان، السكان في منظور علم الاجتماع، الإسكندرية، 2001، ص183– 195.

24- حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991-2001، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص23

25 محمد الخزامي عزيز، نظم المعلومات الجغرافية أساسيات وتطبيقات للجغرافيين، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص26

[26]-Chany. Kang-tsurey "Introduction to geographic in formation systems" Mc Graw. Hill. New york. 2002. P2

27-عباس فاضل السعدي، " التحليل الجغرافي لمشكلة الأمن الغذائي العربي "، مجلة الجمـعية الجغرافيـة العراقيـة، المجلد (11)، 1980، ص193.

28-عبدالله بن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007، ص2.

29 الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1995(UNDP) .

30- المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية إشكالية التنمية المستدامة في العالم، 2009م

31- العمـــري بوحيط ، البلدية : إصلاحات، مهمام وأساليب، دار زغباش، الجزائر، 1997م

32 -محمد محمود طعمانة، نظام الإدار المحلية – المغهوم- الفلسفة- الأهداق، الملتقي العربي الأول، جول الإدارة المحليةفي الوطن العربي، عمان، الأردن،2003م
33- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. تقرير التنمية البشرية للعام 1998"، 1998.
34- هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومات، ترجمة نادر احمد أبوشيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999م.
35 د بلعيد الطاهر البرغوثي، الاستثمار في الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر متطلبات التنمية الحقيقية في ليبيا ، جامعة السدرة ، 2021م.
36- تقرير التنمية البشرية للجماهيرية العظمى للعام 1999، مصدر سابق، ص33
37 - بلعيد الطاهر البرغوثي، الرجع السابق ،ص6
38- هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومات، ترجمة نادر أحمد أبوشيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999مـ مصدر سابق، ص26.
39- هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومات، ترجمة نادر احمد أبوشيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999مـ مصدر سابق،ص26.
40-حنان الصادق بيزان: المعلوماتية والعملية التنموية لمواجهة التحديات".- مجلة دراسات، ع9، 2002.
41 - د. بلعيد الطاهر البرغوثي ، تأثير مؤشر الفساد السلوكي على التنمية المستدامة في ليبيا (دراسة ميدانية على عينة عشوائية من العاملين في القطاع الوظيفي بمدينة بنى وليد – إحدى المدن الليبية ــ أنموذجاً)، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،30فبراير2021